

تحرك عاجل

يجب أن يُحاكَم صحفي مُحتجز محاكمة عادلة

أدانت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، في 19 يوليوز/تموز 2021، الصحفي المغربي عمر راضي، بالتجسس والاعتصاب، وحكمت عليه بالسجن لمدة ستة أعوام، بعد محاكمة شابته انتهاكات فادحة للحق في محاكمة عادلة. وبدأ استئناف محاكمته في 25 نونمبر/تشرين الثاني 2021. وتُجدد منظمة العفو الدولية دعواتها إلى محاكمة عمر راضي محاكمةً عادلةً، وإعادة النظر في احتجازه الحالي بصورة منصفة، إلى حين البت في طعنه ضد الحكم.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة عزيز أخنوش

القصر الملكي، توراكة، الرباط 10070،

المغرب

فاكس: +212 53 7771010

تويتر: ChefGov_ma@

يُرجى إرسال نسخ إلى: وزير العدل عبد اللطيف وهبي

البريد الإلكتروني: CCDH@CCDH.org.ma

حضرة رئيس الحكومة الموقر

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا بشأن عدم محاكمة السلطات للصحفي المُحتجز عمر راضي على نحو منصف؛ فقد حُكم عليه، في 19 يوليو/تموز 2021، بالسجن لمدة ستة أعوام لاتهامه بالتجسس والاعتصاف، بعد أن مُثِّل في محاكمة شابتها أوجه القصور.

ورفضت المحكمة طلبات محامي عمر راضي لاستجواب شاهد رئيسي من شهود جهة الادعاء بشأن تهمة الاعتصاف، بناءً على أسباب واهية. وطلب فريق الدفاع إلى المحكمة مرارًا وتكرارًا، خلال جلسات المحاكمة، استدعاء رجل ادَّعت الضحية المزعومة أنه خطيبها، وقد أدلى بشهادته أمام قاضي التحقيقات بأنه كان على اتصال بخطيبته ليلة وقوع الحادثة، إلا أن قاضي المحكمة رفض جميع طلباتهم، وأفاد بأنه لا حاجة لاستدعاء شهود الادعاء، إذ أن ذلك سيؤخر المحاكمة. وصدر حكم ضد عمر راضي بالسجن بتهمة التجسس، على خلفية تلقيه أموالاً من مصادر أجنبية، واتصالاته بدبلوماسيين أجانب، في إطار عمله المشروع في الصحافة وتقديم الاستشارات. وفي أثناء عدة جلسات طوال فترة المحاكمة، أكد فريق الدفاع عنه على ضرورة استدعاء جميع الشهود في قضية التجسس، الذين يتضمنون الدبلوماسيين والمنظمات التي ذكرتهم جهة الادعاء وأُشئبه بأنهم عناصر أجنبية تثير القلاقل ضد المغرب؛ ولكن قوبلت هذه الطلبات جميعها بالرفض، إذ دفعت جهة الادعاء بأن شهاداتهم لن تكون مُحايدة، نظرًا إلى أنهم عناصر أجنبية.

وعلاوة على ذلك، لم يُراعَ حق عمر راضي في التشاور بخصوصية مع محاميه؛ ففي 1 يونيو/حزيران 2021، تقدم بشكوى لدى قاضي محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، خلال إحدى جلسات المحاكمة، بشأن انعدام الخصوصية في الغرفة التي كان يتشاور فيها مع فريق دفاعه، خلال وجوده بالسجن، وقد ظلَّ هذا الوضع قائمًا منذ أن بدأت المحاكمة. ومُنِع أيضًا أحد محاميه (الدوليين) من حضور جلسات محاكمته، بعد تلقي أمر بترحيله.

وفي حين أنه يجب النظر في اتهامات الاعتصاف في ضوء أسس موضوعية، وأن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يسمح لها بالتحقق من مدى صحتها، نشير، مع الإعراب عن قلقنا، إلى أن "الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة" وجد في قضية صحفي مغربي آخر، أن احتجازه فيما يتعلق بتهمة الاعتصاف قد وصل إلى حد "مضايقة قضائية لا يمكن إلا أن تكون نتيجة لنشاطه الإعلامي" في مجال الصحافة الاستقصائية.

ومن ثم، نحثكم على استئناف محاكمة عمر راضي بصورة عادلة، وتتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والعمل على إتاحة الفرصة فورًا لإعادة النظر في احتجازه الحالي أمام إحدى المحاكم، على افتراض أنه سيفرَّج عنه إلى حين انتهاء محاكمته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عمر راضي صحفي استقصائي وناشط مغربي، ومؤسس موقع "لوديسك" الإخباري المستقل الذي ينشر محتوى ينتقد السلطات المغربية، حيث يُمارس عمله كصحفي. وعَمِلَ عمر مع عدة منافذ إعلامية محلية ودولية، من بينها إذاعة "أتلنتيك راديو" ومجلتا "لو جورنال إيدومادير" و"تيل كيل" وموقع "لكم" الإخباري. ورَكَزَت تحقيقاته على الشؤون السياسية، بما في ذلك العلاقات بين السلطات السياسية وخب رجال الأعمال بالمغرب والفساد الذي تُمارسه السلطات. وفي 2013، حاز على أول جائزة للمنظمة الدولية لدعم الإعلام" و"الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية" في مجال الصحافة الاستقصائية عن تحقيقه بشأن استغلال مقالع الرمال، الذي نُشر على موقع "لكم". وفي 2016، نشر عمر تحقيقًا صحفيًا، عُرف على نطاق واسع باسم "خُدَام الدولة"، وكشف فيه عن أسماء حوالي مئة من كبار المسؤولين، الذين رُعم حصولهم على أراضي تابعة للدولة، بصورة غير قانونية.

وفي 23 مارس/آذار 2021، وَجَّه قاضي التحقيقات إلى عمر راضي تهمة "المس بالأمن الداخلي والخارجي للمغرب"، استنادًا إلى اتهامه بتلقي أموال من مصادر "مُتصلة بأجهزة استخباراتية أجنبية". ووجدت منظمة العفو الدولية أن عمر راضي تلقى أموالاً من الخارج كمنح بحثية مُقدّمة في إطار برنامج زمالة صحفية ونظير تقديمه لاستشارات مستقلة، وكلاهما يتعلق بممارسته لحرية التعبير. وفي أثناء المحاكمة، لم تُقدم جهة الادعاء أي دليل على أنه كشف عن معلومات سرية أو مارس أي أنشطة خارج نطاق عمله المشروع. وبالتالي، تعتبر منظمة العفو الدولية التهم المُوجهة إليه زائفة. وكثيرًا ما استخدمت السلطات المغربية أسلوبًا مماثلًا لترهيب منتقديها؛ ففي 2015، وُجِّهت تهم مماثلة إلى الأستاذ الجامعي [المعطي منجب](#)، بسبب تلقيه بصورة مشروعة تمويلًا من منظمة أجنبية غير حكومية.

وأتهم عمر راضي أيضًا بـ "الاغتصاب" و"المشاركة في هتك عرض أنتى بالعنف"، استنادًا إلى مزاعم زميلته السابقة في موقع "لوديسك"، حول اعتدائه عليها في 12 يوليوز/تموز 2020، الأمر الذي أنكره عمر، مؤكِّدًا أنه أقام "علاقة جنسية معها بالتراضي". وفي أثناء التحقيق، أنكر أحد الشهود في هذه القضية الذي كان حاضرًا خلال الواقعة المزعومة، تعرُّضها للاغتصاب، وأتُّمَّ الشاهد نتيجة لذلك بالمشاركة في جريمة الاغتصاب. وبينما يجب التعامل دائمًا مع أي مزاعم حول العنف الجنسي على محمل الجد وإجراء التحقيقات بشأنها على النحو الواجب، تجدر الإشارة إلى وجود نمط قائم حاليًا من تهم

الاعتداء الجنسي الموجهة إلى منتقدي الحكومة، إما في سياق احتجازهم أو رفع دعاوى قضائية ضدهم على خلفية ممارستهم لحرية التعبير .

ولم يكن استهداف السلطات المغربية لعمر راضي بتهمة التجسس أمرًا جديدًا؛ فقد حكمت عليه محكمة مغربية، [في 17 مارس/آذار 2020](#)، بالسجن لأربعة أشهر مع وقف التنفيذ ودفعت غرامة مالية قدرها 500 درهم مغربي (52 دولار أمريكي)، على خلفية [تغريدة](#)، انتقد فيها قاضيًا بإحدى محاكم الاستئناف أيد أحكامًا مُشددة بالسجن على نشطاء [بحراك الريف](#).

وفي يونيو/حزيران 2020، كشف تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عن استهداف السلطات المغربية لعمر راضي، باستخدام برنامج تجسس من إنتاج مجموعة شركات "إن إس أو" الإسرائيلية. وبعد إصدار التقرير، شنت السلطات المغربية حملة تشويه ضد منظمة العفو الدولية، في محاولة للتشكيك في مصداقية النتائج التي خلصت إليها المنظمة، وتشتيت الأنظار عن مراقبتها غير القانونية لمدافعي حقوق الإنسان والصحفيين بالبلاد. وأصدرت المنظمة، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، تقريرًا يعرض أدلة على استهداف مدافعي حقوق الإنسان المغربيين، المعطي منجب وعبد الصادق البوشتاوي، باستخدام تقنية "إن إس أو" للمراقبة. وشددت منظمة العفو الدولية على خطورة التهديد الذي تشكله المراقبة الموجهة غير القانونية على الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي بالمغرب.

ويُحتجز عمر راضي، منذ اعتقاله في يوليو/تموز 2020، داخل زنزانة انفرادية، ويُسمح له بالمشي خارجها لمدة ساعة واحدة يوميًا، ولكن من دون أن يُسمح له بالتواصل مع السجناء الآخرين، وهي معاملة تصل إلى حد التعذيب. وفي دجنبر/كانون الأول 2020، بعثت منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" برسالة إلى المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أعربت فيها عن بواعث القلق بشأن الحبس الانفرادي للصحفيين عمر راضي وسليمان الريسوني، لكن السلطات أنكرت أن أوضاع سجنهما ترقى إلى حد الحبس الانفرادي. ومع ذلك، تُعرّف "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء"، المعروفة أيضًا بـ "قواعد نيلسون مانديلا"، الحبس الانفرادي بأن يمضي الشخص 22 ساعة يوميًا أو أكثر من دون أي اتصال إنساني حقيقي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 23 مارس/آذار 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عمر راضي (صيغ الذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/3945/2021/ar/>